مضارع ولالف اسكن لامه وفتحت الدال لالتقاء الساكنين او وصل بضمير وفتحت
الدال لالتقاء الساكنين او كسرت كقوله وذي ولد لم يلده ابوان الرابع الحرف
المدغم فيه نحو لم يشد ولم يعض ولم يغر وذكر المصنف في الجامع صورة وهي ما حرك
في الوقف من القوافي نحو وانك مهما تأمري القلب يفعل وذكر ابن مالك في
سبك المنظوم انه يقدر فيما ثبت فيه العلة للضرورة كقوله لم تأجو ولم تدع
قوله في الاسم المعرب قال شيخ شيخنا اللام فيه للاستغراف فاريد بالحركات
الثلاث في المقصور والضمة والكسرة في المنقوص لاصلي منهما دون النائب
فالكسرة لا تقدر في غير المنصرف غير المضاف والمقرون بال مقصورا كان
كموسى او منقوصا كجوار وان اريد بهما اعم من الاصلي والنائب فالحركات
الثلاث الثلاث في الجملة تقدر في النوعين انتهى هذا ولكن ظاهر كلامه
انه لا فرق في تقدير الكسرة في حالة الجر في ذلك بين المنصرف وغيره كموسى
وبه قال ابن فلاح اليمني قال لان الكسرة انما امتنعت في غير المنصرف
للثقل ولا ثقل مع التقدير لكن الجمهور على تقدير الفتحة فيه في حالة الجر
على بابه وعليه بنى شيخ شيخنا اعتراضه ويمكن حمل كلام المصنف عليه بتخصيص
كلامه هنا بما تقدم له فيما لا ينصرف ولو جعل قوله نحو الفتى قيدا واعتبر
فيه كونه منصرفا ايضا لم يرد هذا والظاهر ان قول الالفيه الاعراب فيه قدرا
جيدا سلم عن الاعتراض من كلام المصنف لانه يفسر الاعراب جميعه بالرفع
والنصب والجر وذلك حاصل في كل مقصور حتى ما لا ينصرف لان نفس الفتحة
نصب وجر فيه وانما قوي الاشكال على المصنف فتعبيره بالحركات الثلاث خلاف
الاعراب فان النصب كما يكون فتحة كذلك الجر وخرج بالاسم الفعل نحو يخشى
والجزم نحو علي ويا لمعرب المبني نحو اذا وهذا وما ومتى قوله اللازمه
قال شيخ شيخنا المراد بالزوم في الالف والياء لزوم وجودها في احوال الاعراب
كلها لفظا كما مثل او تقديرا التي كلبه يشكل بخروج ما فيه الالف والياء القارتان
بسبب انقلابهما عن حرف كالمقربي والمقراسي منعوت وفاعل من يقرئ فان التقدير
المذكور موجود فيه مع عدم اللزوم لز والجواز المنطق بالهمزة التي هي الاصل

اسهى

لفتى وقد يقال ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والنقض
بالنشاذ شاذ ولو جعل قوله نحو الفتى قيدا واعتبر فيه كون الغير منقلبا عن همزة
لم يرد هذا وقول بعضهم الذي في آخره الف اي في موضع آخره الف فلا يلزم اتحاد
الظرف والمظروف ولك ان تقول ان آخر الاسم عام والالف خاص فلا يلزم
الاتحاد ومثل بمثالين تنبيها على انه لا فرق في الالفين المنقلبه عن ياء كالف
الفتى والمنقلبه عن واو ولو عبر بتبتين كالف المصطفى فان الفه منقلبه عن واو
كهمزتين لانها منقلبه عن ياء منقلبه عن واو لان الواو اذا وقعت رابعه
فصاعدا ولم ينضم ما قبلها تقلب ياء قوله ويسمى معتلا المعتل اسم فاعل
من اعتل اي مرض وسمي هذا القسم معتلا لما فيه من الاعلال وهو كما قاله ابن
الحاجب وغيره تغيير حرف العلة للتخفيف فقولهم تغيير شامل له وللتخفيف
الهمز فالابدال وما قيد بحرف العلة خرج البعض الاخر نحو عالم بالهمز
فبين الاعلال والتخفيف تباين كلي وبينه وبين الابدال عموم من وجه
لصدقهما في نحو قال وانفرادها في نحو يقول وفي نحو اصيلال وقيل
سمي معتلا لاعتلاله اي ضعفه فلا يكون الجمهور على هذا معتلا فان
قيل حاصل كلام المصنف هنا وفيما يأتي تخصيص المعتل في الاسما
والافعال بما اخره حرف علة مع انه لا يختص بذلك بل منه ما اوله
او وسطه حرف علة فالجواب بوجهين يلخص الاول ان التخصيص
اصطلاح نحوي والتعبير اصطلاح صرفي فلا اشكال وعلى هذا فاضافة
المعتل الى الاخر فيما سبق لبيان الواقع لا للاحتراز ويلخص الثاني انه
ليس في عبارته حصر له فيما اخره حرف علة لانه انما حكم بان هذا القسم
يسمى معتلا وذلك لا يتبين المعتل اعم منه قوله ومقصورا ما لانه منع المد لان
صوت الالف بغير همزة بعدها اقصر من صوتها اذا كانت الهمزة بعدها
ويقابله الممدود وهو ما حرف اعرابه همزة قبلها الف زايده ولذلك لا يسمى
نحو عاء مقصورا اذ ليس في الفعل ممدود واما نحو شاء وليشا فلا يسمى
عند الاكثرين ممدودا لان الالف التي قبل الهمزة اصليه منقلبه

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)